

## ردود فعل المنظمات الدولية لقرار الافراج عن

### المعتقلين اللبنانيين في سوريا

النهار -باريس ٩/١٢/٢٠٠٠

من بيار عطاالله :

أستقبلت منظمات حقوق الانسان العالمية قرار الافراج عن المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية بالكثير من التحفظ والحذر, ووصفت القرار "بالغامض والذي يحتاج الى البحث وانتظار لوائح المفرج عنهم قبل إصدار حكم نهائي او حتى مجرد الترحيب بالقرار". في حين أعرب مصدر رفيع في هذه المنظمات عن خشيته "من أن يكون السوريون قد قرروا إطلاق دفعة من المعتقلين والاحتفاظ بالآخرين كورقة مساومة وضغط على اللبنانيين أسوة بما حصل في قضية المعتقلين اللبنانيين في اسرائيل (...).".

تقدم الاوساط الحقوقية والمتابعة لأوضاع حقوق الانسان في لبنان وتفاصيلها جملة تساؤلات عن القرار برمته, وفي مقدمها الخشية من أن يكون محاولة جديدة لطمس القضية والتخلص منها كمسألة حساسة جدا وملتهبة ستواجه بها السلطات السورية امام لجنة حقوق الانسان في الامم المتحدة في شهر أذار القادم لمناقشة تقارير كاملة عن اوضاع حقوق الانسان في سوريا في مختلف مسائل الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير والتجمعات السياسية وتشكيل الاحزاب والجمعيات وغيرها من المسائل أضافة الى ما يتصل منها بمفاعيل السيطرة السورية على لبنان وما ينجم عنها من انتهاكات.

واضافت الأوساط الى لجنة الامم المتحدة, التحرك الواسع والبعيد عن الانظار الذي تقوم به المنظمات العالمية مع الاتحاد الاوروبي لحض السلطات السورية واللبنانية على احترام تعهداتها في اطار اتفاقية الشراكة الاوروبية - المتوسطة قبل الشروع في أي أتفاقات جديدة او مشاريع أموال وقروض يرتبط تسليمها وتفعيلها بقدر التزام سوريا أحكام البند الثاني من معاهدة برشلونة الذي يدعو الى احترام الديمقراطية وبناء دولة القانون والمؤسسات ويشدد على أحترام حقوق الانسان بكل أبعادها.

تأخذ الأوساط عينها على نظامي سوريا ولبنان, "المسارعة الى تحديد عدد المعتقلين اللبنانيين في سوريا في شكل عشوائي, دون التزام المعايير الدولية المعمول بها في حالات مماثلة, لجهة مطابقة اللوائح المقدمة من منظمات حقوق الانسان ولجان الاهل الذين يملك أكثرهم أثباتات وادلة على وجود أبنائهم في سوريا مع تلك المقدمة من السوريين(...), وهكذا فأن الحديث عن إطلاق خمسة

واربعين معتقلا وقفل الملف يتنافى في شكل حاسم مع اللوائح التي رفعت الى السلطتين السورية واللبنانية، اللتان تصران على التعامل مع هذه المسألة حسب معاييرهما الخاصة". وأشارت الى "التناقض الكبير بين ما أعلن عن الافراج عن ٤٥ معتقلا واعلان رئيس لجنة الامن القومي في مجلس الشعب السوري الاسبوع الفائت قرب الافراج عن مئة معتقل لبناني".

وسألت الاوساط: "كيف أنخفض العدد من مئة الى ما دون الخمسين وأين ذهب الباقون؟ وربما كان السوريون قرروا إطلاق دفعة والاحتفاظ بأخرين ورقة مساومة وضغط على اللبنانيين، لكن الاسوأ هو ان تكون قد جرت تصفية مجموعات من المعتقلين اللبنانيين بعد خطفهم أو أسرهم، عندها يجب ان يحدد السوريون أماكن هذه المقابر الجماعية وأسماء من دفنوا فيها لحسم هذه المسألة".

اما عن الضباط والجنود الأسرى أبان الاجتياح السوري في ١٣ تشرين الاول ١٩٩٠ فقالت: "نقلت جثث الذين سقطوا في المواجهات العسكرية في ذلك الحين الى مستشفيات بيروت الشرقية وضواحيها، اما الضباط والجنود الذين أسروا فقد جرى إطلاق سراح ٢٠٠ منهم خلال فترات متباعدة، في حين أستمر مصير ٢٠ عسكريا لبنانيا وراهبان مسيحيان مجهولا ومن المهم الكشف عن مصير هؤلاء الأسرى وتحديد مصيرهم علما ان المعلومات المتوافرة تؤكد وجودهم في سوريا، في حين ان الاعلان عن وفاتهم في منطقة عمليات القوات السورية يقتضي تحديد اماكن المدافن الجماعية اذا وجدت. وهذا ما ينطبق أيضا على قضية خطف بطرس خوند الذي خطف من منطقة تنتشر فيها القوات السورية بقوة وتحمل مسؤولية الامن فيها ويفترض تاليا ان يكون موجودا لدى السوريين".

وأضافت: "ان المعلومات المتوافرة لديها تشير الى توزع اللبنانيين بين سجون عدرا والمزة وصيدنايا حيث كان يوجد في كل منها بضع عشرات من اللبنانيين، اما بعد الغاء المزة فقد حولوا الى سجن آخر، وفي معتقل تدمر الله أعلم!".

وتخلص الاوساط " ان إطلاق ٤٥ معتقلا يعني ان القضية مستمرة بقوة أكبر لكشف كل الملابس المتصلة بخطف اللبنانيين واعتقالهم في سوريا وتوضيح ظروف اعتقالهم والجرائم التي ارتكبوها، وآلية خطفهم من الاراضي اللبنانية ومخالفة القانون اللبناني وأحكام القانون الدولي (...)".